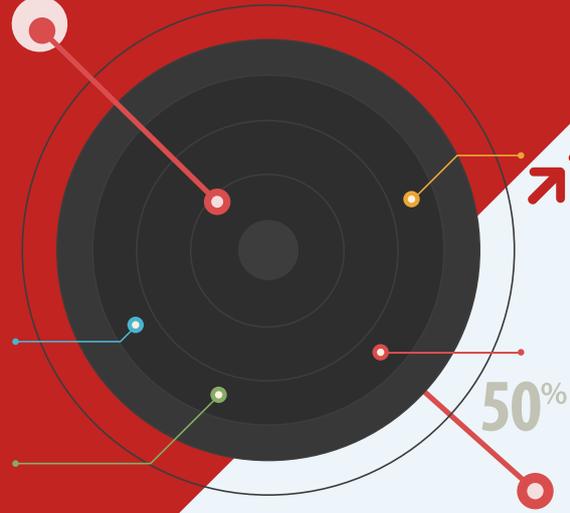




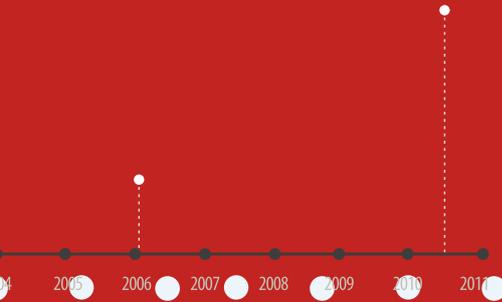
حق الحصول على المعلومات Right to Access Information

حق معرفة
للمواطن

75%



الائتلاف
المدني لإصلاح
التشريعات الإعلامية





إفصاح



الائتلاف المدني لإصلاح التشريعات الإعلامية

يشكل الائتلاف المدني أحد أبرز البرامج التي يسعى من خلالها مرصد الإعلام الأردني في مركز القدس للدراسات السياسية إلى المساهمة في إصلاح التشريعات الناظمة لعمل الإعلام كجزء لا يتجزأ من متطلبات الإصلاح السياسي الوطني الشامل. ويعد الائتلاف مكماً لكل المبادرات والائتلافات التي تطلقها منظمات المجتمع المدني في المملكة، وتعمل في الحقل نفسه أو في حقول تتقاطع مع عمله. وفي طريقه إلى تحقيق الأهداف التي قام من أجلها، سيبقى الائتلاف مفتوحاً لانضمام منظمات ونشطاء مجتمع مدني وشخصيات عامة وإعلاميين إليه بما يعظم قدراته على تنفيذ أجندة عمله.



حق الحصول على المعلومات

يعدّ حق الجمهور في المعرفة وفي الاطلاع على المعلومات، إحدى أهم ركائز البناء الديمقراطي لأي دولة في العالم. وقد وصفت منظمة "المادة ١٩" المعلومات بأنها "أكسجين الديمقراطية"، فالمعلومات أساسية لتحقيق الديمقراطية على العديد من المستويات. كذلك فإن حق الوصول إلى المعلومات، يعدّ من حقوق الإنسان الأساسية، وأحد أهم أركان حرية الصحافة.

لماذا قانون حق الحصول على المعلومات؟

- إذا كنت صحفياً، تذكر أن هذا القانون يمنحك حق الوصول إلى المعلومات التي أنت بحاجة إليها في تحقيقاتك وأخبارك ومقالاتك الصحفية.
- إذا كنت رجل أعمال أو مستثمراً، فاعلم أن هذا القانون يمنحك حق الوصول إلى المعلومات التي تعينك على تقدير الجدوى الاقتصادية لمشاريعك واستثماراتك.



- إذا كنت ناشطاً في نقابة أو منظمة مجتمع مدني، فاعلم أن هذا القانون يمنحك حق الوصول إلى المعلومات التي من شأنها أن تساعدك على تقييم مشروعية القرارات أو الإجراءات الحكومية ذات الصلة بقطاعك.
- إذا كنت مهتماً بحماية البيئة، فاعلم أن هذا القانون يمنحك الحق في معرفة المواد التي تستخدمها المؤسسات الصناعية ومدى الضرر الذي قد تلحقه بالبيئة.
- إذا كنت سياسياً أو حزبياً، تذكر أن هذا القانون يمنحك حق الوصول إلى المعلومات التي يمكنك من تكوين رأيك والتعبير عنه، وتمكنك من الرقابة والمساءلة.
- إذا كنت مهتماً بمكافحة الفساد، فاعلم أن هذا القانون يوفر لك المعلومات التي من شأنها أن تساعدك على التحقق من وجود الفساد.
- إذا كنت باحثاً أو طالب دراسات عليا، فاعلم أن هذا القانون يمنحك حق الوصول إلى المعلومات ذات الصلة بأبحاثك.





إن عدم وضع المعلومات المدققة أمام الرأي العام، يعد أكبر عقبة في طريق وصول المجتمع إلى توافقات على الطول المناسبة لمشكلاته:

فلماذا لا نعرف مثلاً:

- ⑤ كيف تتنعر الحكومة أسعار المشتقات النفطية؟
- ⑤ الأرقام الحقيقية لمعدلات البطالة والفقير؟
- ⑤ الأسباب الحقيقية لتباين معدلات السرطان في أقاليم المملكة؟



- ⑤ عدد أبناء الأردنيات الذين لا يحق لهم حمل الجنسية الأردنية؟
- ⑤ حجم الإنفاق السنوي على مياومات سفر الوزراء والمسؤولين؟



هل تعلم ؟

أنه برغم أن الأردن أول دولة عربية تضع قانوناً لضمان حق الحصول على المعلومات العام ٢٠٠٧، إلا أن بعد مرور سنتين على إقراره (بحسب دراسة استطلاعية نفذها مركز الأردن الجديد للدراسات العام ٢٠٠٩):

❖ لم تكن نصف الوزارات والدوائر الحكومية تعرف بوجود القانون.

❖ لم يكن ٤٢% من الصحفيين يعرفون بوجود القانون.

❖ لم تكن ٧٥% من الشركات الكبرى تعرف بوجود القانون.

وإنه بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على إقرار القانون (بحسب استطلاع أجرته صحيفة العرب اليوم في تشرين الأول ٢٠١٠):

❖ لم يستخدم ٩٥% من الصحفيين القانون أثناء تأدية عملهم.

❖ لم يستخدم ٤٩% من الصحفيين القانون للاعتقادهم بوجود "وسائل أخرى أكثر فاعلية في الوصول إلى المعلومة".



◀ يحجم ٢١٪ من الصحفيين عن استخدام القانون للحصول على المعلومات نتيجة "مماطلة المؤسسات في الاستجابة لطالب المعلومة".

◀ عزا ٣٠٪ من الصحفيين عدم استخدامهم القانون إلى "الجمود في إجراءاته وبنوده".

◀ **وإنه بعد مرور ست سنوات على إقرار القانون (بحسب استطلاع أجراه مركز حرية وحماية الصحفيين، شباط ٢٠١٣):**

◀ لا يستخدم ٩٨,٢٪ من الإعلاميين نموذج طلب الحصول على المعلومات.

◀ يعتمد ٦٢٪ من الإعلاميين على الاتصال الهاتفي للحصول على المعلومات.

◀ سبق أن طلب ٨١٪ من الإعلاميين معلومات بأشكال مختلفة.

◀ لا يقدم ٩٥,٨٪ شكاوى حين ترفض طلباتهم في الحصول على المعلومات.

◀ ومن بين ١٦٣ صحفياً شملهم الاستطلاع، حصل ٣ منهم فقط على ما طلبوا من معلومات.

◀ **أن العالم يحتفل في ٢٩ أيلول من كل عام باليوم العالمي لحق المعرفة.**



حق الحصول على المعلومات ◀ مدخل فَعَالٍ لمكافحة الفساد والفقير

هل تعلم أن السويد هي أول دولة في العالم تمنح مواطنيها الحق في الحصول على المعلومات منذ العام ١٧٦٦. وحسب المؤشر العالمي للشفافية، فإن السويد تحتل المرتبة الأولى عالمياً في مجال الشفافية وانخفاض معدلات الفساد.

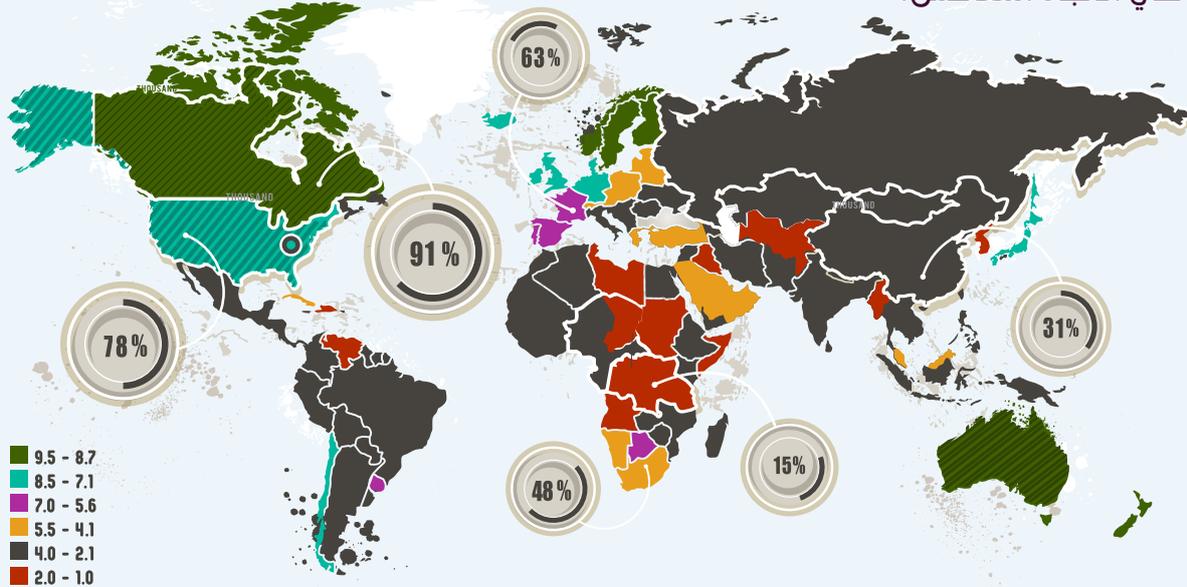
يُعتبر الوصول إلى المعلومات أداة هامة في مكافحة الفساد والممارسات الخاطئة. ويمكن للصحفيين الاستقصائيين ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب الاستفادة من حق الوصول إلى المعلومات من أجل كشف الفساد المالي والإداري ومكافحته. وقد أشار قاضي المحكمة العليا الأمريكية لويس برانديس في مقولة شهيرة له إلى أن "القليل من ضوء الشمس هو أفضل مطهر".

يشير العالم الهندي أمارثيا سين (Amartya Sen) الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد العام ١٩٩٨ إلى أنه "لم يكن هناك أبداً مجاعة حقيقية في بلد يتمتع بحكومة ديمقراطية وصحافة حرة نسبياً، فالاطلاع على المعلومات يسمح للناس بتفحص أعمال الحكومة بدقة".



مؤشر الفساد في العالم

من يقارن الفساد في بلدان العالم، يجد أنه يقل في الدول التي تحترم حق مواطنيها في الحصول على المعلومات وفي المشاركة في صنع القرار واحترام سيادة القانون، ويتعشش في المقابل في الدول التي تسير في الاتجاه المعاكس.



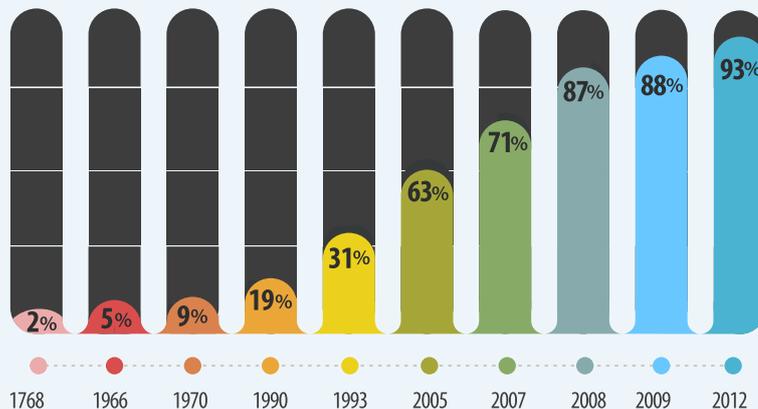
المواطن والصحفي.. مصلحة مشتركة

لا يغيب عن بال أحد دور المعلومات في عمل الصحافة، فالصحفي أو الإعلامي عندما يكتب خبراً أو يستنتج حكماً أو يكون رأياً إنما يستند بالأساس إلى المعلومات، فإذا غابت عنه هذه المعلومات أو جاءت منقوصة أو غير صحيحة، انعكس ذلك سلبياً على ما يقدمه للرأي العام. فكل صحفي بحاجة إلى وثائق وأرقام وإحصاءات أو أخبار من مصادرها الأصلية. لهذا فإن من مصلحة المواطن علاوة على حقه هو في الحصول على المعلومات، أن يدعم حق الصحافة والإعلام في الحصول على المعلومات خدمة للشفافية وتنوير الناس بحقائق الأمور في سائر المجالات.

التطور التاريخي لإقرار قوانين الحصول على المعلومات في العالم

مع أن السويد كانت أول دولة في العالم وضعت قانوناً للمعلومات العام ١٧٦٦، إلا أنه بعد مرور ٢٠٠ سنة كانت أربع دول فقط في العالم عندها قانون كهذا. ارتفع عدد الدول التي سنت قانوناً للمعلومات في العام ١٩٩٠ إلى ١٨ دولة، وحدث بعد ذلك تسارع في إصدار قوانين المعلومات، حيث يوجد في العام ٢٠١٢، ما مجموعه ٩٣ دولة عندها قانون للمعلومات، في حين يبلغ عدد الدول التي تمنح مواطنيها حق الوصول إلى المعلومات ١٤٢ دولة.





مرصد الإعلام الأردني

يعدّ برنامج الإعلام واحداً من البرامج الرئيسية لعمل مركز القدس للدراسات السياسية، وتندرج أنشطة هذا البرنامج في إطار "مرصد الإعلام الأردني"، الذي يهدف إلى مواكبة مختلف التطورات في قطاع الإعلام من خلال رصد الانتهاكات الواقعة على حرية الصحافة ومصادرها، ورصد الانتهاكات التي ترتكبها الصحافة بحق المجتمع، والعمل على تطوير التشريعات المتعلقة بعمل الإعلام بما يؤدي إلى إزالة القيود التي تتحكم بعمل الإعلام من جانب، والارتقاء بالمستوى المهني للعاملين في المهنة من جانب آخر، وذلك كجزء لا يتجزأ من عملية الإصلاح السياسي المنشودة.





مركز القدس للدراسات السياسية
AL-QUDS CENTER For Political Studies



مكتب عمان

7 شارع حيفا - جبل الحسين / ص.ب: 213566 عمّان 11121 الأردن / هاتف: 5651931 - 5651932 - 5690567 (+962-6) / فاكس: 5674868 (+962-6)

amman@alqudscenter.org

مكتب بيروت

شارع الحمراء، بناية ميزان / ص.ب: 113-6684 / هاتف: 961 750 282 / فاكس: 961 750 281

Beirut@alqudscenter.org

www.alqudscenter.org

